Beijing +30

WHO MAKES THE NEWS?



GMMP+30

Global Media Monitoring Project

2025

فلسـطـين

من يصنع الأخبار- التقرير الوطني



GMMP+30

Global Media Monitoring Project

2025

creative commons

GMMP 2025 is licensed under creative commons using an Attribution-NonCommercial-NoDerivs.

GMMP 2025 is coordinated by the World Association for Christian Communication (WACC), an international NGO which promotes communication for social change.

CC BY NC ND

Data for GMMP 2025 were collected through the collective voluntary effort of hundreds of organizations including gender and media activists, grassroots communication groups, university researchers, students, mediaprofessionals, journalists' associations, alternative media networks and faith groups.
Noncommercial. You may not use this workfor commercial purposes.
No derivative Works. You may not alter,transform, or build upon this work.
For any use or distribution, you must make clear to others the license terms of this work.Your fair use and other rights are in no way affected by the above.

WACC
communication for all

تنمية و إعلام المرأة
Women Media & Development

بالشراكة مع

UN WOMEN

FOR ALL WOMEN AND GIRLS

الشكر والتقدير

يأتي هذا التقرير في إطار الشراكة مع الرابطة العالمية للاتصال المسيحي (WACC) ضمن برنامج الرصد الإعلامي العالمي (GMMP)، ويُعدّ ثمرة للجهود البحثية والمهنية التي قادتها مؤسسة **تنمية وإعلام المرأة – تام** بصفتها الجهة الوطنية الشريكة والمُعِدّة للتقرير في فلسطين.

تتقدم تنمية وإعلام المرأة – تام بالشكر إلى WACC على دعمها المستمر لبرنامجGMMP ، وإتاحة هذا الإطار العالمي الذي يمكّن من قراءة التغطية الإعلامية من منظور جندري نقدي، وربط الواقع الفلسطيني بالنقاشات الإعلامية والحقوقية الدولية.

كما تتوجه المؤسسة بالتقدير إلى فريق الرصد الوطني على التزامه المهني العالي، وتنفيذ عملية الرصد والتحليل في ظروف استثنائية، في ظل حرب الإبادة المستمرة، والاستهداف المباشر للصحفيين ووسائل الإعلام، وضغوط العمل الميداني والأمني.حيث يُقدَّر هذا العمل بوصفه جهدا جماعيا يهدف إلى إنتاج معرفة نقدية حول الإعلام والجندر في فلسطين، وإلى الإسهام في مساءلة الممارسات الإعلامية محليا، وربطها بالسياق السياسي والحقوقي الأوسع.

جدول المحتويات

السياق العالمي 1

السياق الاقليمي 1

السياق الوطني 2

الملخص التنفيذي 3

يوم في الأخبار في فلسطين 4

السـيـاق 5

مواضيع الاخبار 7

موضوعات الأخبار ومصادرها 8

أولًا: المواضيع الإخبارية – ماذا يُقال عن النساء وفي أي سياق؟ 8

ثانيا: المصادر الإخبارية – من يُسمح له بالكلام وبأي صفة 8

الصحافيين والمراسلين 11

الممارسة الصحافية 13

قراءة نوعية في التغطية الإخبارية خلال يوم الرصد 15

خلاصة واستنتاجات 16

توصيات عملية ومسار عمل 18

على مستوى السياسات الإعلامية والمؤسسات 18

على مستوى الممارسة الصحافية 18

على مستوى بنية الخبر والخطاب الإعلامي 18

على مستوى التدريب وبناء القدرات (2026–2030) 19

على مستوى المناصرة والضغط الدولي 19

الملحق الأول: 20

المنهجية 20

الملحق الثاني: 20

قائمة فريق الرصد 20

السياق العالمي

شكّل عام 2025 امتدادا مكثفا لمسار عالمي مأزوم، اتسم باستمرار الحرب الروسية–الأوكرانية دون أفق سياسي واضح، واتساع رقعة النزاعات المسلحة، وعلى رأسها التحول النوعي في الحرب على غزة التي دخلت عامها الثاني بمستويات غير مسبوقة من التدمير والعنف الجماعي. تزامن ذلك مع عودة دونالد ترامب إلى الرئاسة الأميركية، وما رافقها من تعزيز للخطاب القومي، وتراجع صريح عن الالتزامات متعددة الأطراف، وإضعاف فعلي لمؤسسات القانون الدولي وحقوق الإنسان. هذه التحولات لم تبقَ حبيسة المجال السياسي، بل انعكست بوضوح على المجال الإعلامي العالمي، من حيث أولويات التغطية، وأنماط السرد، وتحديد من يُمنح الصوت والشرعية في الفضاء العام.

في هذا السياق، لم يكن الإعلام العالمي خارج الأزمة، بل جزءًا من بنيتها. فرغم الخطاب المتصاعد حول العدالة الجندرية وحقوق النساء، تُظهر بيانات الرصد الإعلامي العالمي استمرار اختلال بنيوي في التمثيل: إذ لا تتجاوز نسبة النساء ربع الأشخاص الظاهرين في الأخبار عالميا، وغالبا ما يحضرن بوصفهن ضحايا أو موضوعات إنسانية، لا كمصادر خبيرات أو فاعلات سياسيات أو صاحبات قرار. هذا الخلل يعكس منظومة تحريرية ترى السياسة، الحرب، والاقتصاد مجالات "محايدة جندريًا"، بينما هي في الواقع مُعرَّفة ذكوريا، وتُقصي النساء من مواقع الفعل والتفسير وصناعة المعنى.

السياق الاقليمي

على المستوى الإقليمي، جاء عام 2025 في ظل تدهور واسع في الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، مع تأثيرات امتدت من الحرب اللبنانية على الحدود الجنوبية، إلى استمرار تآكل مؤسسات الدولة في سوريا، ثم وضع اقتصادي حرج في مصر وغيرها. هذه الأزمات بالإضافة لتأثيرها على الأمن وقضايا الحكم، أثرت أيضا على **بيئة الإعلام الحر والمستقل**، التي تواجه منذ سنوات تحديات منها القيود السياسية، التبعية الاقتصادية، وضغط السرد السياسي. تقارير اليونسكو تشير إلى أن الصحافة المستقلة تواجه مخاطر اقتصادية وسياسية تهدد استمرارها وتعددها، وهو ما يُضعف دور الإعلام بوصفه منصة موضوعية لعرض قضايا العدالة، بما فيها العدالة الجندريةUNESCO .

في العالم العربي، يُظهر **الخطاب الرسمي تجاه فلسطين** نمطًا محكومًا بالضبط أكثر من المواجهة، مع دعم سياسي محدود وخطاب إنساني مضبوط لا يتجاوز إدانة التعذيب أو العنف. في المقابل، أفرزت المجتمعات العربية حركة شعبية واسعة، عكست رغبة جماهيرية في المساواة والعدالة، بما في ذلك دعم قوي لقضية فلسطين. هذا التوتر بين الصفحات الرسمية والشارع الاجتماعي ينعكس أيضا في الإعلام، حيث تبقى تغطية قضايا النساء والتحولات الجندرية في العالم العربي مهمشة غالبا داخل المنابر الإعلامية الرسمية.

فيما يخص وضع النساء، رغم أن بعض الدول العربية حققت تقدما في مؤشرات جندرية معينة، مثل التمثيل النسائي في البرلمان أو القوى العاملة، يظل التفاوت قائما. البيانات العالمية تُظهر أن تمثيل النساء في البرلمان منخفض نسبيا في معظم البلدان، وأن التقدم في المناصب الوزارية والأدوار السياسية العليا لا يزال بطيئًا CNN Arabic .ضمن هذا الإطار،

يواجه الإعلام العربي تحديات إضافية في تمثيل النساء بصورة عادلة وشاملة، سواء في التغطيات أو في مناخ العمل الصحافي نفسه.

يُنتج هذا السياق الإقليمي حالة إعلامية مضغوطة، تعيد إنتاج صور نمطية، وتُحد من المساحات المخصصة لقضايا النوع الاجتماعي قبل أن يصل التغيير الحقيقي إلى السياسات والممارسة اليومية. وفي ظل بيئة إعلامية تتأثر بالضبط السياسي، والحواجز القانونية، والضغوط الاقتصادية، يبقى مجال التمثيل الإعلامي للجندر بمنأى عن تحقيق العدالة التي يطالب بها الخطاب الرسمي والإقليمي، سواء في الخطابات المتعلقة بفلسطين أو بواقع النساء العربيات في مجالات أخرى.

السياق الوطني

يأتي هذا التقرير في سياق وطني فلسطيني شديد التعقيد، حيث لم يعد من الممكن الفصل بين أوضاع النوع الاجتماعي، وأداء الإعلام، وشروط إنتاج الخبر، وبين البنية الاستعمارية التي تتحكم بمسارات الحياة اليومية والسياسية والاقتصادية على حد سواء. ففي عام 2025، لم تكن فلسطين فضاءً وطنيا يعمل ضمن شروط سيادة أو استقرار نسبي، بل ساحة مفتوحة لإبادة جماعية في غزة، وتصعيد استعماري متسارع في الضفة الغربية، بما في ذلك المناطق المصنفة رسميا تحت سيطرة السلطة الفلسطينية. المدن والقرى الفلسطينية باتت مفككة بجغرافيا الحواجز العسكرية التي تتزايد يوميا. هذا التفكك المكاني الذي يعيد تشكيل المجال العام، والعلاقات الاجتماعية، وأنماط العمل الإعلامي، وحدود المشاركة السياسية، بما في ذلك مشاركة النساء.

على مستوى المؤشرات الدولية، تُصنَّف فلسطين ضمن الدول ذات التفاوت الجندري المرتفع وفق **مؤشر اللامساواة الجندرية (GII)** الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو ما يُستخدم غالبا لقراءة أوضاع النساء من زاوية تنموية تقنية. غير أننا في هذا التقرير، نتعامل مع هذه المؤشرات بحذر نقدي، ليس لنفي دلالتها، بل لإعادة تأطيرها. فالتفاوت الجندري في فلسطين لا يمكن فهمه بمعزل عن الاستعمار الاستيطاني الذي يعمل كبنية شاملة تعيق التطور "الطبيعي" للمجتمع. الاحتلال لا يؤثر فقط على الاقتصاد أو الحركة، بل يعيد إنتاج اختلالات جندرية عبر سياسات مصادرة الموارد، تفكيك الأسر، تجريم الفعل السياسي، واستهداف البنى الحياتية، ما يجعل أي قراءة للجندر دون الاستعمار قراءة منقوصة بنيويا.

في هذا السياق، لا يمكن تناول السياسات الوطنية المتعلقة بالنساء بمعزل عن حدودها الموضوعية. فقد شهدت فلسطين تحركات رسمية ومؤسسية، أبرزها عبر **وزارة شؤون المرأة**، التي تبنت استراتيجيات وخطط عمل وطنية تتعلق بتمكين النساء، والمشاركة السياسية، والإعلام، والالتزامات المنبثقة عن **منصة بيجين – القسم" المرأة والإعلام"**، إضافة إلى الانخراط في آليات دولية وتقديم تقارير دورية. غير أن هذا التقرير يتبنى موقفا واضحا من توصيف هذه الجهود بوصفها "تنموية". ففي الحالة الفلسطينية، نرفض مفهوم التنمية كما يُطرح في الأدبيات الدولية، لأن الاحتلال يهدم المسار الطبيعي للتنمية من أساسه. التنمية تفترض سيادة، واستقرارا، وقدرة على التخطيط طويل الأمد، بينما الواقع الفلسطيني هو واقع إدارة أزمة دائمة تحت العنف والحصار والتجريف. وعليه، فإن هذه السياسات، على أهميتها الرمزية والسياسية، تعمل ضمن هامش ضيق، وتؤدي دور الصمود وتنظيم الخسائر أكثر مما تؤسس لمسار تحولي مستدام.

يتجلى هذا التناقض بحدة في واقع عام 2025. ففي غزة، ووفق تقارير حقوقية موثوقة، ارتفع عدد القتلى إلى أكثر من 67 ألفًا حتى أكتوبر/تشرين الأول 2025، بينهم أكثر من 20 ألف طفل ونحو 10 آلاف امرأة، إضافة إلى ما يقارب 10 آلاف مفقود تحت الأنقاض، وأكثر من 170 ألف جريح. بلغ عدد المهجرين نحو 1.9 مليون شخص، أي ما يقارب 90% من سكان القطاع، مع تهجير متكرر وانهيار شبه كامل للبنية التحتية. وفي الضفة الغربية، تصاعد عنف الاحتلال والمستوطنين إلى عمليات ترحيل واسعة، شملت تهجير 44 تجمعا رعويا بالكامل و10 تجمعات جزئيا، بما مجموعه 2,932 شخصا، بينهم 1,326 طفلا، إلى جانب ارتفاع غير مسبوق في الاعتقال الإداري ووقوع عشرات الوفيات داخل السجون نتيجة التعذيب والإهمال الطبي. هذه الأرقام بدورها تشكل واقعا يعيد تشكيل الأدوار الجندرية، والعلاقات داخل الأسرة والمجتمع، وأنماط المشاركة العامة.

في هذا السياق القسري، لا يمكن اختزال النساء الفلسطينيات في موقع الضحية. صحيح أن النساء يتعرضن لأشكال مركبة من العنف، لكن الواقع يُظهر أيضا مرونة وتحولا في الأدوار الجندرية، خصوصا في غزة، حيث اضطرت النساء إلى تولي أدوار الإعالة، واتخاذ القرار داخل الأسرة، وإدارة الموارد النادرة، وتنظيم شبكات دعم مجتمعي في ظل غياب شبه كامل للمؤسسات. هذه التحولات لا يمكن قراءتها بوصفها "تقدما" تلقائيا في المساواة الجندرية، لكنها تكشف قابلية الأدوار للتغير، وتطرح سؤالًا جوهريا: هل ستُختزل هذه الأدوار كاستثناءات مرتبطة بالحرب، أم يمكن تطبيعها اجتماعيا وسياسيا إذا توفرت شروط التحرر؟ هذا سؤال مفتوح، لا يجيب عنه الواقع وحده، بل السياسات والإعلام أيضا.

في المقابل، يبرز تناقض صارخ على المستوى الدولي. فبينما يرفع العالم خطاب العدالة الجندرية وحقوق النساء بوصفها أولوية أخلاقية وسياسية، فإن ما تتعرض له نساء غزة لا يتجاوز حدود الرصد والتوثيق، دون ترجمة هذا الخطاب إلى سياسات ضغط أو مساءلة حقيقية. هنا تتجلى بوضوح معادلة **نساء الشمال ونساء الجنوب**، حيث تُحوَّل معاناة الفلسطينيات إلى مادة أرشيفية إنسانية، لا إلى قضية سياسية تستدعي تدخلاً بنيويا. هذا الصمت العالمي ينعكس بدوره على البيئة الإعلامية الفلسطينية التي تعمل في فراغ دولي أخلاقي، وتجد نفسها مضطرة للتركيز على الحدث العنيف بوصفه الإطار الوحيد القابل للنشر والتداول.

كل ما سبق يفسر، ولا يبرر، النتائج التي يكشفها التقرير حول الإعلام الفلسطيني: هيمنة العنف على التغطية، تغييب النساء عن السياسة والاقتصاد، وحضورهن المكثف كضحايا لا كفاعلات. هذه ليست اختيارات مهنية معزولة، بل انعكاس مباشر لسياق وطني استعماري يضغط على الإعلام، ويحد من قدرته على إنتاج سرديات بديلة، تحليلية، أو مستقبلية. وعليه، فإن قراءة نتائج الرصد تتطلب فهما عميقا للسياق الوطني الفلسطيني بوصفه سياقا غير طبيعي، تُعلَّق فيه التنمية، وتُختبر فيه الأدوار الجندرية، ويُعاد فيه تشكيل الإعلام تحت الإبادة والاحتلال، لا بمعايير الاستقرار والسيادة.

الملخص التنفيذي

ينطلق التقرير من فهم أساسي مفاده أن أداء الإعلام الفلسطيني لا يمكن تحليله بمعزل عن البنية الاستعمارية الاستيطانية التي تشكّل المجال السياسي، وتفرض شروطًا قسرية على إنتاج الخبر. وعليه، تُقارب مسألة التمثيل الجندري لا بوصفها قضية مساواة منفصلة، بل باعتبارها جزءًا من علاقات قوة أوسع تعمل في ظل الاحتلال والحرب والإفلات الدولي من

العقاب .تُظهر نتائج الرصد أن العنف — وتحديدًا عنف الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين — يهيمن على الأجندة الإخبارية في مختلف الوسائط الإعلامية. ولا يعكس هذا الحضور الكثيف فقط تصاعد الأحداث، بل يعيد تنظيم العمل الصحافي حول منطق الاستعجال والتحديث المستمر والتوثيق السريع، ما يحدّ من إمكانيات التحليل وبناء السرديات التفسيرية. في ظل هذه الشروط، يظهر التفاوت الجندري فالنساء شبه غائبات عن التغطيات السياسية والاقتصادية في الإعلام التقليدي، فيما لا يفضي حضورهن المحدود في الإعلام الرقمي إلى امتلاك فعلي للسلطة السردية داخل النص الإخباري. وعندما تحضر النساء، فإن ذلك يتم غالبًا من خلال سرديات الفقد، والنزوح، والمعاناة، لا بوصفهن فاعلات سياسيات أو صاحبات قرار .ويكشف تحليل مصادر الأخبار اعتمادًا واسعًا على مصادر رسمية وذكورية، مقابل تهميش النساء بوصفهن خبيرات أو ناطقات رسميّات. ويُحصر حضور النساء في الأطر المحلية واليومية، ما يكرّس فصلًا رمزيًا بين النساء والقضايا السيادية، مثل المفاوضات، والحكم، ومستقبل ما بعد الحرب .وعلى مستوى الممارسة الصحافية، يبيّن التقرير غيابًا شبه كامل لإدماج قضايا المساواة الجندرية ضمن تغطيات السياسة والاقتصاد والعلم والصحة. ويقتصر استدعاء الجندر في معظم الحالات على أخبار العنف، غالبًا بوصفه إحالة إنسانية أو أخلاقية، لا كعدسة تحليلية لفهم كيفية إنتاج الحرب والاحتلال لأشكال متمايزة من الضرر والسلطة .كما تكشف بنية إنتاج الخبر عن انفصال واضح بين الظهور الإعلامي وسلطة السرد. فرغم الحضور العددي المرتفع للنساء في التلفزيون، يظل هذا الحضور محصورًا في أدوار التقديم والواجهة البصرية، فيما يحتكر الرجال العمل الميداني والتحرير وتغطية السياسة والاقتصاد. ويُفسّر هذا الانقسام عدم انعكاس وجود النساء في غرف الأخبار على مضمون التغطية أو على كسر الصور النمطية السائدة.. ترجم

يوم في الأخبار في فلسطين – 6 أيار/مايو 2025

جاء يوم الرصد في السادس من أيار/مايو 2025 ضمن سياق إخباري شديد الكثافة والضغط، في ظل حرب الإبادة المستمرة على قطاع غزة والتي دخلت عامها الثاني، وتصعيد متواصل في الضفة الغربية، لا سيما في مخيمات شمالها. لم يكن هذا اليوم استثنائيا بقدر ما كان تمثيلا مكثفا ليوم "اعتيادي" في واقع استعماري مفتوح، حيث تتراكم الأحداث بوتيرة تتجاوز قدرة الإعلام على الإحاطة أو التفكيك.

هيمنت على الأجندة الإخبارية تغطية عنف الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين بوصفه الإطار الناظم لكل الخبر تقريبا. في غزة، تكررت أخبار القصف، أعداد الشهداء والجرحى، استهداف الأحياء والبنية التحتية، الحصار، وأزمات الغذاء والمساعدات. أما في الضفة الغربية، فقد تركزت التغطية على تهجير مخيمات شمال الضفة، عمليات الهدم والإخلاء القسري، تكثيف الحواجز العسكرية، والاعتداءات اليومية للمستوطنين. تكشف العيّنة الإخبارية التي شملها الرصد، من مواقع إلكترونية مثل شبكة وطن الإخبارية، شبكة القدس، وتلفزيون الفجر (الموقع الإلكتروني)، عن نمط تغطية يقوم على التراكم السريع للأخبار القصيرة، والعناوين المكثفة، والاعتماد الكبير على المصادر الرسمية أو الميدانية العاجلة. لا يظهر الحدث بوصفه عملية اجتماعية أو سياسية ممتدة، بل كسلسلة وقائع منفصلة تتلاحق دون أن تُمنح مساحة كافية

للشرح أو الربط تحت شروط إنتاج قسرية يفرضها تسارع الوقائع، وضغط اللحظة، وتعدد الجبهات المفتوحة في آن واحد.

في هذا اليوم، لم تحضر "المواضيع الطبيعية" للحياة اليومية تقريبا: لا اقتصاد خارج منطق الحرب، ولا تعليم خارج مشهد التعطيل، ولا قضايا اجتماعية منفصلة عن العنف. السياسة نفسها لم تظهر كحيز للنقاش أو القرار، بل كظل للعنف، أو كتصريحات مرتبطة به. هكذا، بدا اليوم الإخباري وكأنه يتحرك داخل دائرة مغلقة، حيث يعيد العنف إنتاج نفسه كخبر مركزي، فيما تتراجع إمكانيات التحليل، والسرد المتعمق، وإبراز الفاعلين الاجتماعيين خارج موقع الضحية. وهذا يفسّر لماذا تتركز المواضيع في بند الجريمة والعنف، ولماذا تغيب النساء عن السياسة والاقتصاد، ولماذا يظهرن أساسا في سياق المعاناة لا الفعل. إن ما التقطه الرصد في هذا اليوم تعبيرا مكثفا عن بيئة إعلامية تعمل تحت الإبادة، حيث يصبح الخبر أداة توثيق عاجلة، أكثر منه مساحة لإعادة بناء المعنى أو مساءلة البنية التي تنتج العنف نفسه.

السـيـاق

يعمل الإعلام الفلسطيني في ظل بيئة شديدة التعقيد والاستهداف البنيوي، تحكمها أولًا ظروف الاحتلال والحرب المستمرة، وثانيا قيود مادية وسياسية متراكمة على حرية التعبير والوصول إلى المعلومة. في عام 2025، ظل المشهد الإعلامي متأثرا بشكل مباشر بتداعيات حرب الإبادة على غزة وتصعيد العنف في الضفة الغربية، ما حوّل العمل الصحافي من ممارسة مهنية اعتيادية إلى فعل مواجهة وتوثيق مباشر للانتهاكات. في هذا السياق، وثق المركز الفلسطيني لتطوير الإعلام وحرية التعبير (ميدا) أكثر من 537 انتهاكًا لحرية الإعلام في النصف الأول من عام 2025 وحده، بزيادة 64% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2024، شملت القتل، والإصابات، والاعتقالات، والمصادرة القسرية للمعدات الصحافية، في ظل غياب أي حماية قانونية فاعلة للصحفيين. ووفق مؤشر منظمة مراسلون بلا حدود، تراجع ترتيب فلسطين إلى المرتبة 163 من أصل 180 دولة في حرية الصحافة، لتُصنَّف كواحدة من أخطر البيئات على العاملين في الإعلام، مع استهدافات مباشرة أثناء التغطية الميدانية. ينعكس هذا الواقع على طبيعة التغطية نفسها، إذ لا تُنتَج الأخبار ضمن فضاء إعلامي محايد أو مساحات مفتوحة للتحليل، بل داخل بيئة تُرهقها الاعتداءات اليومية، وقيود الحركة، والمراقبة الأمنية، وانعدام المساءلة، ما جعل الصحافة في فلسطين، خصوصا في غزة، ممارسة عالية المخاطر. إلى جانب التحديات الأمنية، يواجه الإعلام الفلسطيني تحديات تقنية وبنيوية ناتجة عن تدمير البنية التحتية وانقطاع الاتصالات والخدمات الأساسية، لا سيما في قطاع غزة، وهو ما أثّر بشكل مباشر على القدرة على نقل الأخبار في وقتها، ودفع المؤسسات والصحفيين إلى البحث عن أدوات بديلة، تزامنًا مع نقاشات وطنية حول التحول الرقمي والصمود الإعلامي، كما برز في فعاليات منتدى فلسطين للنشاط الرقمي 2025. في هذا المشهد، ظل الإعلام الفلسطيني مساحة مركزية لتوثيق الانتهاكات، لكنه واجه في الوقت نفسه قيودا إضافية، منها الرقابة الرقمية، وحذف المحتوى، والتضييق على السرد الفلسطيني في المنصات العالمية، ما أسهم في تصاعد دور صحافة المواطن والإعلام الرقمي كوسائل بديلة لنقل الرواية.

كما يتشابك المشهد الإعلامي الفلسطيني مع واقع الاستهداف والضغط العام، تظهر **تحديات جندرية خاصة** تواجه الصحفيات والمرأة في الإعلام. تشير بيانات مؤسسة الإحصاء الفلسطيني إلى أن **حوالي 20.5% فقط من الصحفيين**

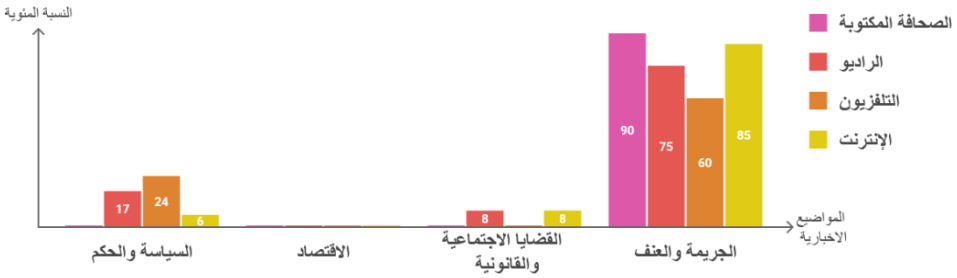
المسجلين في نقابة الصحفيين الفلسطينيين هم من النساء، بينما تشغل النساء نحو 17.6% فقط من مواقع التحرير القيادية، وغالبيتها في الضفة الغربية دون وجود مماثل في غزة، ما يعكس فجوة واضحة في **التمثيل والقيادة التحريرية** داخل الإعلام المحلي Institute for Palestine Studies. هذا الواقع البنيوي ينعكس عمليًا في صيغ التغطية والمساحات الصوتية الممنوحة للنساء، حيث تميل التغطيات إلى إبرازهن في مواقع متأخرة أو في مواضع "المتأثرين بالحدث" أكثر من كونهن مصدرات للقرار أو تحليل السياسات.

في ظل الحرب والتصعيد، تصاعدت أيضًا حملات الضغط والاستهداف الميداني والرقمي ضد الصحفيات، بما في ذلك **استهداف 37 صحفية فلسطينية حتى نهاية 2025، مع تهديدات يومية ومحاولات اختراق هواتفهن وتعطيل عملهن**، بحسب نقابة الصحفيين الفلسطينية UNA. وقد أطلقت النقابة حملات وطنية لإبراز هذه التحديات تحت شعارات مثل "**Her voice has not disappeared**" للتأكيد على أن صوت الصحفيات لم يُلغَ رغم كل الضغوط.

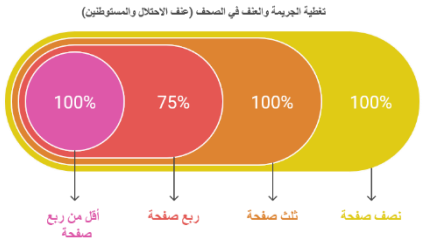
في ظل هذا الواقع المركّب، لا يمكن فصل تحليل التغطية الإعلامية عن الشروط القسرية التي تُنتج داخلها الأخبار، ولا قراءة أنماط التمثيل الجندري بمعزل عن بنية الاحتلال والعنف التي تعيد تشكيل الممارسة الصحافية وحدودها. ومن هذا المنطلق، جاء هذا الرصد بوصفه محاولة لالتقاط صورة دقيقة لكيفية تمثيل النساء والرجال، ومواقع الصوت والسلطة داخل الخبر، في يوم إخباري واحد يُنتَج تحت القمع والاستعمار.

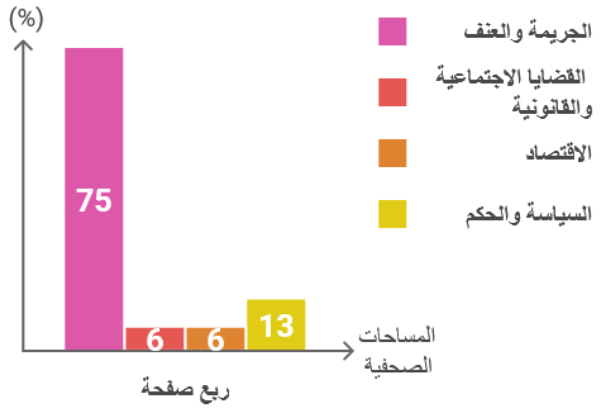
وعليه، بينطلق هذا الرصد) بالشراكة مع الرابطة العالمية للاتصال المسيحي (WACC)، ويعتمد منهجية عالمية معتمدة (GMMP) التي طورتها WACC وشركائها حول العالم، والتي تعتمد على مراقبة يوم إخباري واحد، وتتبع تعليمات وتعريفات واضحة نستند اليها في التحليل واستخلاص النتائج والمقاربة الجندرية، للخروج بنتائج تعكس رؤية واحدة على مستوى العالم، في النسخة الموحدة عالميا، وذلك من خلال عيّنة تمثّل تنوع الملكية والتوجهات التحريرية وهذا التقرير تخصص في رصدنا للاعلام الفلسطيني فقط. شملت العيّنة وسائل رسمية وخاصة وحزبية وتقليدية ورقمية، هي تلفزيون فلسطين، وتلفزيون معا، وتلفزيون فلسطين اليوم، وإذاعة فلسطين، وإذاعة أجيال، وصحف الحياة الجديدة، والأيام، والقدس، إلى جانب المنصات الرقمية شبكة وطن الإخبارية، وشبكة القدس، وتلفزيون الفجر كمنصة إلكترونية محلية، بما يتيح قراءة مركّبة للمشهد الإعلامي في سياقه السياسي والأمني. وقد نُفذ الرصد بما يضمن توحيد المفاهيم ودقة التصنيف والالتزام بالمعايير الدولية، مع التأكيد أن نتائج التقرير لا يمكن فصلها عن بيئة إعلامية تُنتج الأخبار تحت القمع والعنف والاستعمار، وتعيد تشكيل مضمون التغطية وحدودها وسردياتها.

مواضيع الاخبار



تشير نتائج الرصد إلى هيمنة بند **العنف (باستثناء العنف المبني على النوع الاجتماعي)** على التغطية في مختلف الوسائل، ويجب هنا ان نشير ان هذا البند يقصد به عنف الاحتلال والمستوطنين، وليس العنف المجتمعي مثل جرائم القتل والمشكلات المجتمعية. وعليه لا يمكن قراءة هذه النتيجة بوصفها خيارا تحريريا معزولا، بل انعكاسا مباشرا لانغلاق الحقل الإخباري الفلسطيني تحت ضغط الإبادة والعنف الاستعماري المتصاعد. فارتفاع نسب هذا البند في الصحافة المكتوبة، والإذاعة، والتلفزيون، والإنترنت يدل على أن الحدث العنيف بات الإطار الذي تذوب داخله السياسة والاقتصاد والقضايا الاجتماعية، لا بسبب تراجع أهميتها، وإنما نتيجة استحالة فصلها عن عنف الاحتلال والمستوطنين. ويتعزز هذا الاستنتاج عند النظر إلى توزيع المساحات في الصحف، حيث يُلاحظ غياب الصفحات الكاملة أو نصف الصفحة أو حتى ثلث الصفحة غيابا تاما في جميع المواضيع الإخبارية، مقابل حضور العنف ضمن مساحات مجزأة، ما يعكس معالجة تقوم على التراكم السريع للوقائع دون إتاحة امتداد بصري أو تحليلي يحول العنف إلى بنية مفسَّرة. وفي هذا السياق، لا يدل تقلّص المساحة على تقليل من أهمية الحدث، بل على شروط إنتاج إعلامي قسرية تفرضها الاستهدافات، وضيق الموارد، وتسارع الزمن الإخباري، الأمر الذي يجعل العنف حاضرا بكثافة كمضمون، لكنه مضغوط كمجال للتفسير. أما الغياب شبه التام لموضوعات الحياة "الطبيعية"، فمثلا صفر تغطية للفنون والثقافة والرياضة ولا يوجد لها أية مساحات داخل الصحف في الواقع هذا يُقرأ بوصفه مؤشرا على تعليق المجال العام نفسه تحت الإبادة، وعليه تكشف النتائج، عند قراءتها مجتمعة، حدود التصنيف المنهجي الذي يفصل بين العنف والسياسة، في حين يُظهر الواقع الفلسطيني أن هذا الفصل غير قابل للتحقق، وأن الأرقام لا تستقيم دلاليا إلا إذا فُهمت بوصفها تعبيرا عن هيمنة العنف الاستعماري على الخبر وشروط إنتاجه في آن واحد.

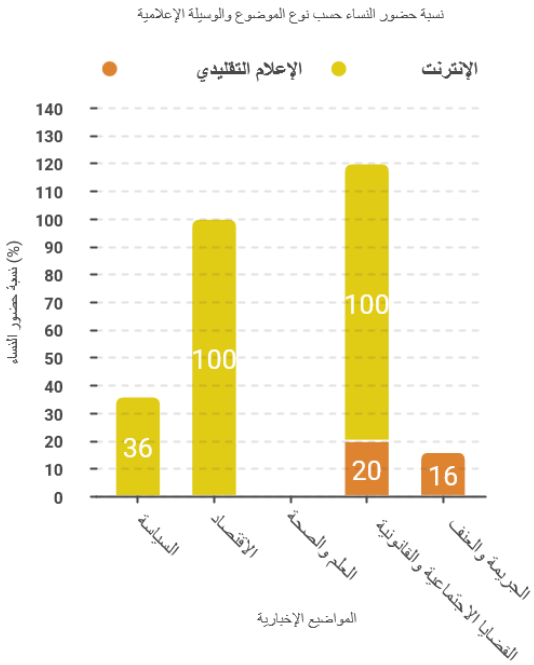




موضوعات الأخبار ومصادرها

أولًا: المواضيع الإخبارية – ماذا يُقال عن النساء وفي أي سياق؟

تكشف جداول المواضيع الإخبارية في الإعلام التقليدي أن النساء شبه غائبات عن القضايا المصنفة ضمن السياسة والاقتصاد والعلم والصحة، حيث تسجل هذه المواضيع 0% حضور نسائي في الصحافة والإذاعة والتلفزيون في المقابل، يتركز الظهور النسائي المحدود في موضوعي القضايا الاجتماعية والقانونية (20%) والجريمة والعنف غير القائم على النوع الاجتماعي (16%) وهذا يكشف نمطا سرديا يحصر النساء في موقع المتأثر بالحدث لا في موقع صانع القرار أو المشارك في صياغة السياسات، وهو ما يفسر الغياب الكامل لهن عن ملفات الاقتصاد وإدارة الشأن العام. أما على مستوى الإنترنت، فيبدو المشهد أقل إقصاءً عدديا لكنه لا يخرج عن الإطار نفسه بنيويا. صحيح أن النساء يظهرن في السياسة بنسبة 36%، وفي الاقتصاد بنسبة 100%، وفي القضايا الاجتماعية بنسبة 100 %إلا أن النسبة التامة يجب النظر اليها عدديا أيضا فمجمل الاخبار الاقتصادية هو واحد فقط وكذلك القضايا الاجتماعية والقانونية فالاخبار نفسها في هذا الاطار تكاد لا تذكر.

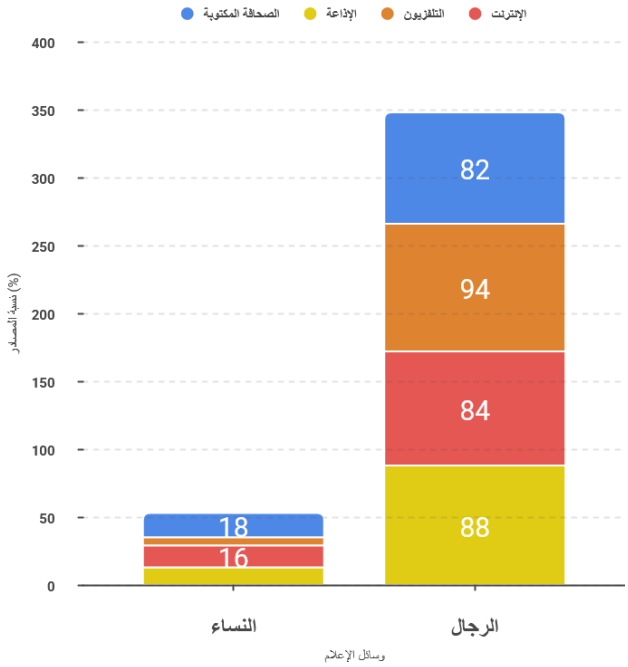


ثانيا: المصادر الإخبارية – من يُسمح له بالكلام وبأي صفة

على مستوى الحضور العام كمصادر، تُظهر هذه النتائج اختلالًا جندريًا بنيويا في **من يُمنح صفة "المصدر" داخل الخبر** عبر مختلف الوسائط الإعلامية الفلسطينية، وهو اختلال يمثل انعكاسا مباشرا لبنية السلطة داخل المجال الإخباري، ولتعريف من يملك حق الكلام والتفسير في سياق الإبادة والحرب.

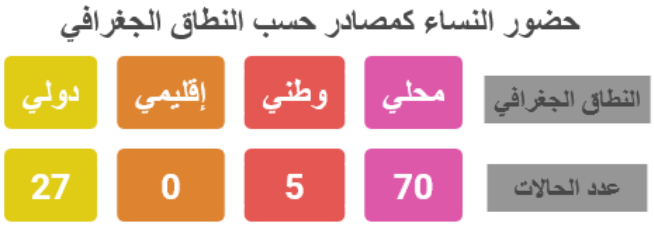
الانخفاض الحاد في حضور النساء كمصادر في التلفزيون (6%) يكتسب دلالة خاصة، ليس فقط لأن التلفزيون وسيط جماهيري واسع الانتشار، بل لأنه الأكثر اعتمادا على المصادر "الشرعية": المسؤولون، الناطقون الرسميون، القيادات الأمنية والسياسية. في هذا الإطار، تُقصى النساء من موقع المصدر لا لأنهن غائبات عن الواقع، بل لأن تعريف "المصدر

الموثوق" ذاته مُحمَّل افتراضات ذكورية، ترى أن الصوت المخوّل بالشرح والتفسير في زمن الحرب يجب أن يكون صوتا رسميا، سلطويا، وأمنيا وهي مواقع تُهيمن عليها الرجال تاريخيا وبنيويا.



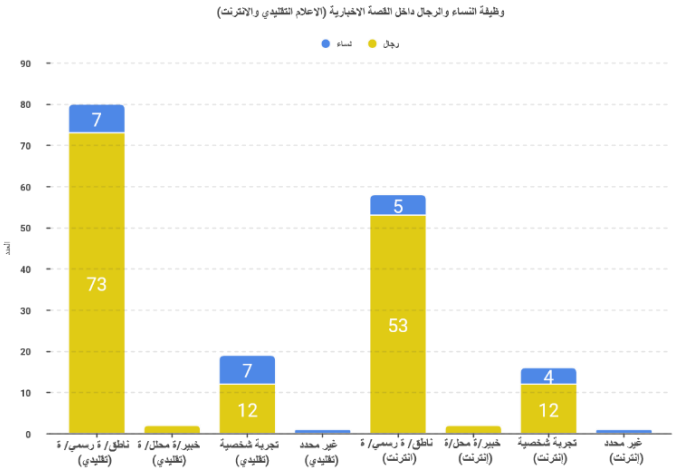
في الصحافة المكتوبة (18%) والإذاعة (13%)، يرتفع حضور النساء كمصادر نسبيا، لكن هذا الارتفاع لا يعني انتقالًا نوعيًا في موقعهن داخل الخبر. فنتائج التقرير تُظهر أن النساء يُستدعين غالبا كمصادر في الأخبار المحلية، وبصفتهم متأثرات بالحدث، لا مفسِّرات له. أي أن المرأة تُعطى حق الكلام حين يكون الحديث عن المعاناة اليومية، النزوح، الفقد، أو الأثر الاجتماعي، لكنها تُستبعد حين يتعلق الخبر بالقرار، السياسة، أو التحليل. بذلك، يُعاد إنتاج تقسيم جندري للمعرفة: الرجال يفسّرون، والنساء يشهدن .أما الإنترنت (16%)، فرغم اتساعه النسبي كمجال للنشر، إلا أنه لم يتحول إلى فضاء حقيقي لإعادة توزيع سلطة المصدر. فكما أظهر التحليل النوعي، تعتمد المنصات الرقمية إلى حد كبير على إعادة نشر الأخبار ذاتها المتداولة في التلفزيون والإذاعة، ما يعني أن المصدر الذكوري ينتقل بين الوسائط دون مساءلة. ارتفاع النسبة هنا يعكس تنوّعًا شكليًا في الأصوات، لكنه لا يكسر البنية العميقة التي تُحدّد من يُسأل، ومن يُقتبس، ومن يُعتبر "عارفًا."

وعند ربط هذه النتائج بتحليل النطاق الجغرافي، يتضح أن تمركز النساء كمصادر في الأخبار المحلية (70 حالة) مقابل حضور شبه معدوم في الأخبار الوطنية والإقليمية، ليس صدفة، بل نتيجة مباشرة لطريقة بناء الخبر. فكلما ارتفع مستوى الخبر واتسع نطاقه، ضاق مجال النساء كمصادر، وكأن التجربة النسوية لا تُعتبر ذات صلة إلا في الحيز القريب واليومي، لا في صياغة المعنى الوطني أو السياسي الأوسع.

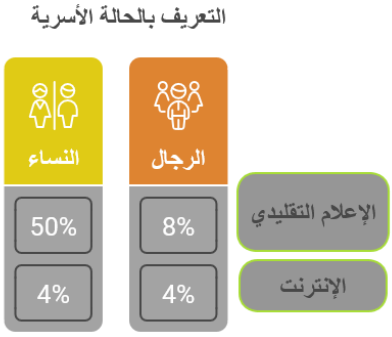


بذلك، تكشف هذه المؤشرات أن إقصاء النساء كمصادر ليس مسألة نقص في الوصول إليهن، كذلك هو نتيجة مباشرة لتعريف ضيق للمصدر، ولمنطق إخباري يفضل الصوت الرسمي والجاهز في زمن التسارع والعنف. وهي نتيجة تتقاطع بوضوح مع ما خلص إليه التقرير حول هيمنة العنف، سيادة الصحافة النقلية، وغياب التوسّع التحليلي، ما يجعل تمثيل النساء كمصادر جزءًا من أزمة أعمق في إنتاج المعرفة الإعلامية نفسها، لا مسألة تصحيح جندري معزول.

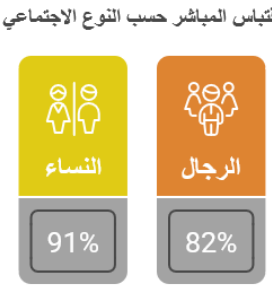
وظيفة النساء داخل القصة الإخبارية تكشف بدورها جوهر الإقصاء. في الإعلام التقليدي، تظهر النساء أساسا خلال التجربة الشخصية (7 حالات)، مقابل حضور هامشي جدًا كناطقات رسميّات (7 حالات فقط مقابل 73 رجلًا) وغياب كامل كخبيرات أو معلقات. النتائج تعيد تفسير نفسها وما حللناه أعلاه ينطبق هنا أيضا: الرجل يفسر ويقرر،والمرأة تحكي ما وقع عليها.**الإنترنت يقدم اختلافا محدودا في الشكل لا في الدور**، إذ تظهر النساء كناطقات رسميات في 5 حالات وكصاحبات تجربة شخصية في 4 حالات، لكن مع استمرار الغياب الكامل لهن كخبيرات أو محللا، ما يتغير هنا هو اتساع هامش الصوت، لا انتقاله إلى موقع السلطة المعرفية.



أما على مستوى التعريف بالحالة الأسرية، فيبرز أحد أكثر أشكال التحيز وضوحا في الإعلام التقليدي، حيث يتم تعريف 50% من النساء من خلال وضعهن الأسري، مقابل 8% فقط من الرجال) ويتعمق هذا التحيز عند الربط بجنس الصحفي، إذ لا تقوم الصحفيات بتعريف النساء أسريا (0%) بينما يفعل الصحفيون الذكور ذلك.(14%)



في المقابل، يخف هذا النمط بشكل كبير على الإنترنت، حيث يتم تعريف 4% فقط من النساء بالحالة الأسرية، وهي النسبة نفسها لدى الرجال ورغم أن هذا يشير إلى تطور إيجابي، إلا أنه يظل تطورا شكليا لا ينعكس على مواقع القوة داخل النص الإخباري. أخيرا، فيما يتعلق بالاقتباس المباشر، تظهر مفارقة لافتة؛ فالنساء في الإعلام التقليدي يُقتبسن بنسبة أعلى من الرجال (91% مقابل 82%) وكذلك على الإنترنت حيث يتساوى عدد النساء والرجال المقتبسين (53 حالة لكل منهما) إلا أن ربط هذه الأرقام بوظائف الظهور يوضح أن الاقتباس لا يعني بالضرورة التأثير، بل غالبا ما يُستخدم لتكريس صورة المرأة كشاهد أو ضحية، لا كصاحبة موقف سياسي أو رؤية مستقبلية.



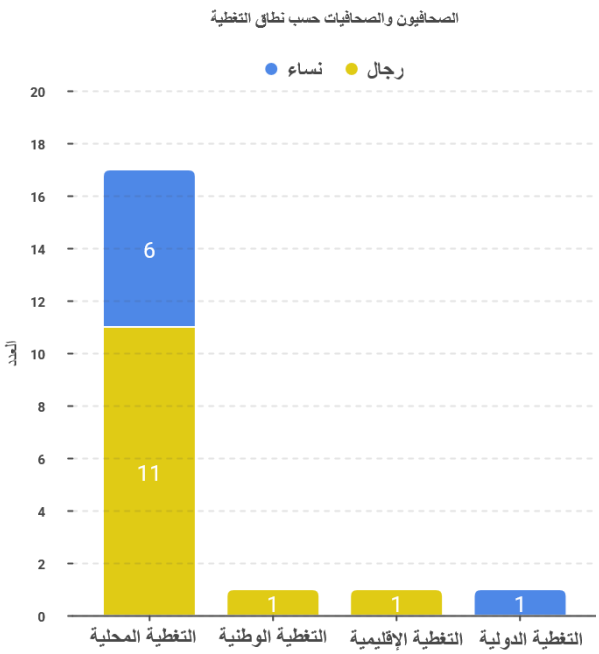
الصحافيين والمراسلين

توزيع الصحافيون/ات في المحطات الاعلامية

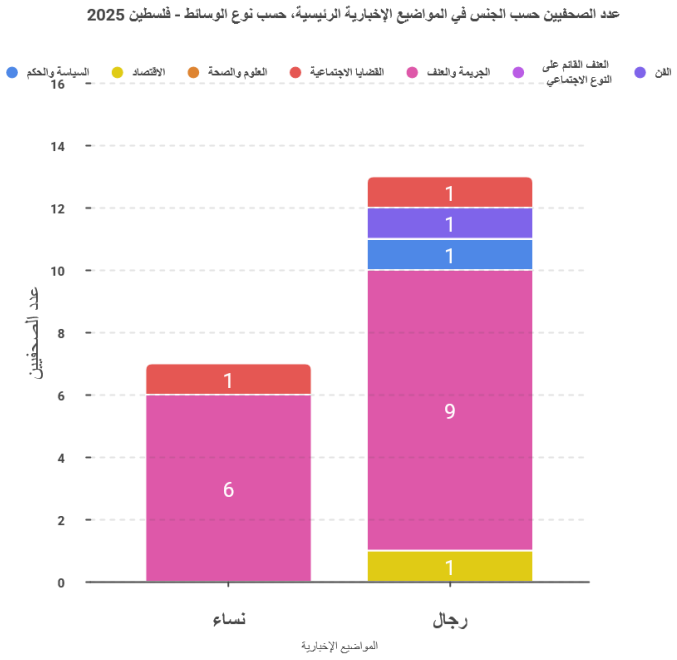
الجنس	المكتوبة	الإذاعة	التلفزيون
نساء	0	1	30
رجال	8	13	7

يُظهر تحليل محور أن أنماط الإقصاء التي ظهرت سابقًا في "ماذا يُقال عن النساء" وفي "كيف تُمارَس الصحافة" لا تتوقف عند مستوى المحتوى، بل تتجذر في بنية إنتاج الخبر نفسها. فالتفاوت الجندري هنا لا يتعلق فقط بتمثيل النساء داخل النصوص، وإنما بمن يمتلك سلطة السرد وتحديد الزوايا في سياق إعلامي شديد التسييس والخطورة بفعل الإبادة المستمرة. إذ تكشف البيانات عن اختلال حاد في التوزيع الجندري للصحافيين في الصحافة المكتوبة، حيث تغيب النساء بالكامل مقابل 8 رجال. هذا الغياب يتقاطع مباشرة مع نتائج محور المواضيع الإخبارية، الذي أظهر تغييب النساء عن السياسة والاقتصاد، ما يشير إلى علاقة سببية بين من يكتب الخبر وما الذي يُعدّ خبرا أصلا.في الإذاعة، لا يتجاوز حضور الصحافيات 7% (1 امرأة مقابل 13 رجلًا) وهو حضور لا يكفي لتغيير نمط التغطية أو إدخال مقاربات مختلفة، خصوصا عند ربطه بنتائج الممارسة الصحافية التي أظهرت غيابا شبه تام لإدماج قضايا المساواة أو كسر الصور النمطية. أما التلفزيون، فرغم تسجيله نسبة مرتفعة للنساء (81%، 30 امرأة مقابل 7 رجال) ، إلا أن قراءة هذا الرقم بمعزل عن طبيعة الأدوار تؤدي إلى استنتاج مضلل. فالتفكيك عبر جداول المراسلين والمقدّمين يبيّن أن هذا الحضور النسائي الكثيف يتركز أساسا في التقديم لا في العمل الميداني أو إنتاج القصة الخبرية. هذا التوزيع يعيد إنتاج نمط مألوف في الإعلام الفلسطيني والعالمي على حد سواء: النساء في الواجهة البصرية للصورة، والرجال في موقع التحكم بالسرد والمعلومة. وهو ما يفسر لماذا لم ينعكس الحضور العددي للنساء في التلفزيون على مضمون التغطية أو على إدماج منظور جندري في السياسة والاقتصاد، كما أظهرت محاور المواضيع والممارسة الصحافية سابقًا.

وعند الانتقال إلى نطاق التغطية الجغرافية، يتضح أن الصحافيات محصورات تقريبا في المجال المحلي، حيث تتركز 86% من تغطيتهن في الأخبار المحلية (6 أخبار)، مقابل 14% فقط في التغطية الدولية (خبر واحد)، مع غياب كامل عن الأخبار الوطنية والإقليمية. في المقابل، يظهر الصحافيون الذكور في نطاقات أوسع تشمل الوطني والإقليمي. هذا التفاوت نرجعه الى النتائج السابقة التي أظهرت غياب النساء عن السياسة الخارجية، المفاوضات، ومستقبل ما بعد الحرب، إذ يجري إنتاج صورة المرأة الصحافية بوصفها شاهدة على اليومي، لا فاعلة في السرديات الكبرى للصراع فحضورها يتقاطع مع النساء كموضوعات او مصادر في الاخبار.



أما على مستوى توزيع الصحافيين حسب المواضيع، فتؤكد الجداول أن السياسة والاقتصاد ما زالتا مجالين مغلقين تقريبا أمام الصحافيات، حيث يسجّل حضور صفري لهن في هذه المواضيع عبر الصحافة والإذاعة والتلفزيون، مقابل حضور ذكوري ثابت. في المقابل، يرتفع حضور النساء نسبيا في بند الجريمة والعنف (غير القائم على النوع الاجتماعي) (6 صحافيات مقابل 9 صحافيين في كل وسيلة)، وهو بند، كما سبق توضيحه في تحليل المواضيع الإخبارية، يشير في 99% من الحالات إلى عنف الاحتلال والمستوطنين. هذا التمركز يعيد ربط النساء، حتى كمنتِجات للخبر، بسردية العنف والمعاناة، لا بسردية القرار أو التحليل السياسي، وهو ما ينسجم مع الصورة التي رسمها محور الممارسة الصحافية حول إدخال الجندر فقط عند لحظة الانتهاك.



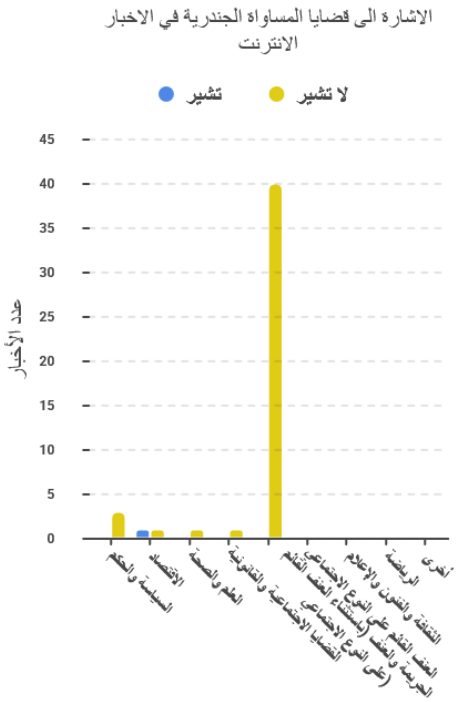
وتؤكد نتائج جدول "النساء كمحور مركزي للخبر" أن جنس الصحافي لا يغير هذه المعادلة البنيوية. ففي جميع المواضيع الكبرى، لم تُسجل أي قصة كانت النساء فيها محورا مركزيا، سواء كتبها صحافيون أو صحافيات هذا يعني أن وجود النساء داخل غرف الأخبار أو في الميدان لا يكفي وحده لإعادة تشكيل السرديات، ما دامت معايير الخبر، والزوايا المقبولة، وتوزيع الأدوار محكومة ببنية مؤسسية واحدة.

بهذا المعنى، يقدّم محور الصحافيين والمراسلين الحلقة المفقودة التي تفسر نتائج المحاور السابقة. فغياب النساء عن السياسة والاقتصاد، وضعف إدماج قضايا المساواة، وإعادة إنتاج الصور النمطية، لا يمكن فهمها فقط بوصفها مشكلات محتوى، بل كنتيجة مباشرة لبنية إنتاج خبر يهيمن عليها الرجال في مواقع القرار والتحرير، حتى في لحظة تاريخية استثنائية كالإبادة في غزة. وعليه، لا يكشف هذا المحور عن خلل تمثيلي فحسب، بل عن حدود قدرة الإعلام الفلسطيني، في ظل الاحتلال والحرب، على إعادة التفكير في نفسه وفي من يُسمح له بأن يروي القصة الفلسطينية، وبأي صوت، ومن أي موقع.

الممارسة الصحافية

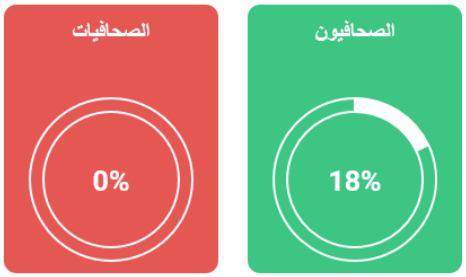
يُظهر تحليل الممارسة الصحافية أن تغييب النساء عن المواضيع السياسية والاقتصادية، الذي جرى تفكيكه في محور المواضيع الإخبارية، لا يقف عند مستوى "ماذا يُقال"، بل يمتد إلى "كيف يُقال" ومن يُسمح له بإدخال قضايا المساواة إلى النص الإخباري. ففي الإعلام التقليدي، تشير الجداول إلى أن الإشارة إلى قضايا المساواة الجندرية أو التشريعات أو السياسات تكاد تكون غائبة تماما عن معظم المواضيع الكبرى؛ إذ لم تُسجل أي إحالة على الإطلاق في السياسة والاقتصاد والعلم والصحة عبر الصحافة والإذاعة والتلفزيون (0 إحالات من أصل 11 خبرا سياسيا، و2 اقتصاديين، و0 علم/صحة) هذا الغياب هو جزء من نهج تحريري يتعامل مع هذه القضايا باعتبارها "غير أولوية" في لحظة حرب، رغم أن الحرب نفسها تُعيد إنتاج أشد أشكال اللامساواة. الاستثناء الوحيد في الإعلام التقليدي يظهر داخل بند "الجريمة والعنف (غير القائم على النوع الاجتماعي)"، حيث أُدرجت إشارات إلى المساواة أو الحقوق في 37 خبرًا من أصل 52 خبرا في الصحافة المكتوبة. وبالنظر إلى السياق لسطيني، حيث يشير هذا البند إلى عنف الاحتلال والمستوطنين، فإن إدخال قضايا الحقوق هنا لا يعكس وعيا جندريا بقدر ما يعكس استدعاءً اضطراريا لخطاب حقوق الإنسان عند تغطية الانتهاكات الجسيمة. أي أن الجندر لا يُستحضر بوصفه بنية ظلم قائمة بذاتها، بل كجزء ملحق من خطاب الإدانة السياسية للاحتلال. **على مستوى الإنترنت،** فمن أصل 47 خبرا، أُثيرت قضايا المساواة الجندرية في خبر واحد فقط، وكان ذلك ضمن الاقتصاد (1 من أصل 2 خبرين اقتصاديين). أما السياسة والجريمة، والقضايا الاجتماعية، فقد خلت تماما من أي إحالة، رغم أنها تشكّل الغالبية الساحقة من المحتوى (46 خبرًا دون أي إحالة). هذا يعني أن الإنترنت، رغم مرونته الشكلية، لا يُعيد إدماج الجندر إلا بصورة استثنائية





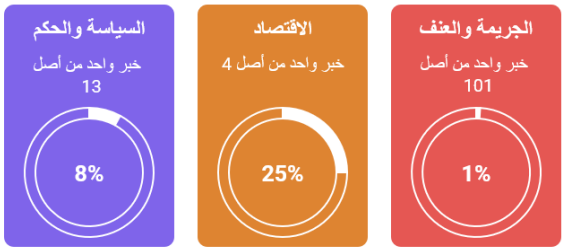
ومحدودة. يتقاطع هذا النمط بشكل مباشر مع نتائج محور "النساء كمحور مركزي للخبر". ففي الإعلام التقليدي، لم تُسجَّل أي قصة تكون فيها النساء محورا مركزيا في السياسة أو الاقتصاد أو العلم أو الصحة (0 من أصل 118 خبرا)، مع استثناء محدود جدا في بند الجريمة والعنف (خبر واحد فقط، أي 5%) هذا يؤكد أن الممارسة الصحافية لا ترى النساء بوصفهن مدخلا مشروعا لتحليل القضايا العامة، بل بوصفهن استثناءً مرتبطا بحدث عنيف أو مأساوي.

إدماج قضايا المساواة الجندرية حسب جنس الصحافي/ة



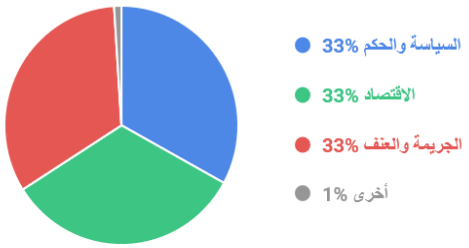
وعند تفكيك هذه النتائج وفق جنس الصحافي، يتضح أن الممارسة الصحافية ليست متجانسة، لكنها أيضا ليست انعكاسا مباشرا لخيارات فردية. فوفق الجداول، لم تُدرج الصحافيات أي إحالة إلى قضايا المساواة أو السياسات الجندرية في أي من المواضيع الكبرى (0 إحالات من أصل 31 خبرًا كتبتهن) في المقابل، أدرج الصحافيون الذكور هذه القضايا في 7 أخبار فقط، معظمها ضمن الجريمة والعنف (7 من أصل 24 خبرا) هذا التفاوت لا يعني أن الصحافيين أكثر وعيا جندريا وليس هذا ادعاء مفرغا من معناه بل هم ما تدعمه النتائج السابقة والتالية في التغطية. فالاحالة الى قضايا المساواة غالبا يشير إلى أن إدخال خطاب الحقوق يتم عندما تفرضه طبيعة الحدث (العنف)، لا نتيجة مقاربة تحريرية واعية، وهو ما يفسر غياب هذه الإحالات في السياسة والاقتصاد حتى لدى الصحافيين الذكور أنفسهم. ويتعزز هذا الاستنتاج عند النظر إلى الجداول الخاصة بإثارة قضايا المساواة الجندرية صراحة داخل الأخبار

تحدّي الصور النمطية الجندرية حسب الموضوع الإخباري



أما فيما يتعلق بتحدي الصور النمطية، فتُظهر النتائج محدودية شديدة في قدرة التغطية على كسر القوالب السائدة. ففي الإعلام التقليدي، لم تُصنَّف سوى 8% من الأخبار السياسية (1 خبر من أصل 13) و25% من الأخبار الاقتصادية (1 من أصل 4) على أنها تتحدى الصور النمطية، مقابل 92% و75% على التوالي تعيد إنتاجها وفي بند الجريمة والعنف، وهو الأوسع عدديًا (101 خبر)، لم يتجاوز كسر الصور النمطية خبر واحد فقط. هذا يعني أن حتى عندما تحضر النساء أو تُذكر قضايا الحقوق، فإن السرد غالبا ما يعيد إنتاج الأدوار التقليدية (الضحية، المتأثرة، المحتاجة للحماية)، بدل تفكيكها أو مساءلتها.

نسبة كسر الصور النمطية الجندرية في التغطية الإخبارية حسب الموضوع الانترنت



الأمر نفسه ينطبق على كسر الصور النمطية على الإنترنت؛ إذ صُنّفت 3 أخبار فقط (33%)من أصل 47 على أنها تتحدى الصور النمطية، توزعت بين السياسة والاقتصاد والجريمة وبالمثل، لم تكن النساء محورًا مركزيًا سوى في 3 أخبار فقط (33%)(واحد سياسي، واحد اقتصادي، واحد اجتماعي).

خلاصة هذا المحور أن الممارسة الصحافية، في الإعلام التقليدي والرقمي على حد سواء، تعكس قيودا بنيوية أكثر مما تعكس اختيارات فردية. ففي سياق الإبادة والحرب، تُدار الأخبار بمنطق "الحدث الطاغي"، حيث تُختزل السياسة في المواجهة، ويُختزل العنف في أرقام وضحايا، وتُؤجَّل الأسئلة البنيوية وعلى رأسها المساواة الجندرية. لكن ما تكشفه هذه الجداول هو أن هذا التأجيل يعيد إنتاج إقصاء النساء من مركز الفعل، تماما كما رأينا في محور المواضيع الإخبارية، ويثبت أن غياب النساء عن السياسة والاقتصاد ليس نتيجة نقص المصادر، بل نتيجة نهج تحريري كامل في تعريف ما هو "خبر" ومن يستحق أن يكون في قلبه.

قراءة نوعية في التغطية الإخبارية خلال يوم الرصد

تُظهر الأخبار التي رُصدت في 6 أيار/مايو 2025 صورة مكثفة عن طبيعة التغطية الإخبارية الفلسطينية في ذروة حرب الإبادة والحصار، حيث تهيمن الوقائع العنيفة على المشهد، ويتقدّم منطق السرعة والتراكم على حساب التحليل والتفسير. لا تكمن أهمية هذه الحالات في مضمونها فقط، بل في الطريقة التي صيغت بها، والأصوات التي حضرت أو غابت، وكيف أُعيد إنتاجها عبر وسائط متعددة بوصفها خبرًا مكتفيًا بذاته.

يتناول أحد الأخبار اقتحام قوات الاحتلال لمدينة جنين ومخيمها، مرفقًا بأرقام كبيرة عن هدم ما يقارب 600 منزل ونزوح آلاف السكان. يُقدَّم الخبر بصيغة تقريرية مباشرة، تركز على حجم الدمار وسير العملية العسكرية، مستندا إلى بيانات رسمية أو توصيفات عامة مثل "مصادر محلية". ورغم ثقل الحدث اجتماعيا وإنسانيا، لا يتضمن النص أي صوت من داخل المخيم، ولا أي شهادة مباشرة للنازحين أو المتضررين، ولا سيما النساء، اللواتي يتحملن عبئا مضاعفا في سياق فقدان المأوى وإعادة تنظيم الحياة اليومية. هنا، يتحول المخيم إلى رقم، والتهجير إلى واقعة آنية، دون مساءلة سياسية لسياسات الهدم أو ربطها بالبنية الاستعمارية الأوسع في شمال الضفة. تعكس هذه الصياغة ما أظهرته نتائج التقرير من هيمنة أخبار العنف، مع تغييب النساء كمصادر فاعلات، واعتماد شبه حصري على منطق التوثيق السريع.

في خبر آخر، يُعلن عن الإغلاق الكامل لمخيم جنين ومنع الدخول إليه، مع الإشارة إلى التجريف المستمر والتدمير الواسع. يُبنى الخبر على سرد الإجراءات العسكرية بوصفها معطى قائما، دون أي توسع في أبعاد الإغلاق القانونية أو الإنسانية، ودون استدعاء خبراء قانونيين، أو ممثلي مؤسسات محلية، أو حتى شهادات عن أثر الإغلاق على الحياة اليومية. يغيب السؤال عن الزمن: ماذا يعني إغلاق المخيم لأيام أو أسابيع وأشهر ؟ كيف تُدار الحياة داخله؟ ومن يدفع الثمن الاجتماعي؟

وتتناول أخبار أخرى اعتداءات المستوطنين على القرى والأراضي المحيطة بجنين، حيث يُقدَّم الاعتداء بوصفه حادثة منفصلة: حرق ممتلكات، تكسير أشجار، اعتداء جسدي. يعتمد الخبر على بيانات رسمية أو توصيفات عامة، دون أصوات مجتمعية مباشرة، ودون ربط واضح بين عنف المستوطنين والسياسات العسكرية المتزامنة. اللافت هنا أن النساء، رغم كونهن من أكثر المتأثرين بفقدان الأرض، وتقييد الحركة، وانعدام الأمن، لا يظهرن لا كمصادر ولا كفاعلات. تُنتج هذه الصياغة فصلا اصطناعيا بين أشكال العنف المختلفة، وتُضعف قدرة الخبر على كشف البنية الاستعمارية المتكاملة التي تجمع بين عنف الدولة وعنف المستوطنين، وهو ما يتقاطع مع نتائج محور "مصادر الأخبار" في التقرير.

أما في الأخبار القادمة من غزة، فيتكرر النمط نفسه لكن بكثافة أعلى: أرقام الشهداء، القصف المتواصل، انهيار الخدمات الصحية، ونقص الغذاء. تُروى الأخبار بلغة إنسانية مشحونة، لكنها تظل محكومة بسردية الضحية. النساء يظهرن – إن ذُكرن – بوصفهن أمهات ثكالى أو نازحات، دون أي حضور لهن كصانعات قرار، أو كفاعلات اجتماعيات، رغم التحولات الجندرية العميقة التي فرضتها الحرب، حيث اضطرت نساء كثيرات لتولي الإعالة واتخاذ قرارات مصيرية للأسرة. هذا التناقض بين الواقع الاجتماعي المتحول والتمثيل الإعلامي الثابت يعكس ما خلص إليه التقرير من أن الإعلام الفلسطيني، رغم اتساع حضوره الرقمي، لم يُعد توزيع السلطة الرمزية داخل الخبر.

وعند تتبّع هذه الأخبار عبر الوسائط المختلفة، يتضح أن النسخ المنشورة على المواقع الإلكترونية هي ذاتها تقريبا التي بُثت عبر الإذاعة والتلفزيون، مع تغييرات طفيفة في الصياغة لا تمس جوهر المحتوى. هذا التكرار لا يعكس فقط محدودية الموارد، بل يؤشر إلى هيمنة نموذج صحافي يقوم على النقل والتعميم، حيث يتحول الصحفي/ة إلى حلقة في سلسلة إعادة بث الخبر، لا إلى منتج معرفة. ورغم إدراك التقرير لثقل الظروف الأمنية وتسارع الأحداث، إلا أن هذا الواقع لا يلغي إمكانيات التوسّع غير الميداني، مثل الاستعانة بمصادر متعددة، أو ربط الحدث بسياقه السياسي والتاريخي، أو إدخال منظور جندري نقدي، وهي إمكانيات غابت عن معظم الحالات المدروسة.

في مجملها، لا تمثل هذه الأخبار حالات معزولة، بل تجسيدا عمليا لما كشفته نتائج الرصد الكمية: هيمنة العنف على الأجندة، اعتماد المصادر الرسمية، تغييب النساء كمصادر فاعلات، وغلبة الصحافة النقلية على التحليلية. وهي بذلك تفتح سؤالًا مركزيا لا يخص يوم الرصد فقط، بل مستقبل الممارسة الصحافية الفلسطينية: كيف يمكن للإعلام، وهو يعمل تحت الإبادة، أن ينتقل من إدارة الحدث إلى مساءلته، ومن توثيق الألم إلى تفكيك شروط إنتاجه، دون إنكار قسوة السياق أو التقليل من مخاطره؟

خلاصة واستنتاجات

يقدم هذا التقرير قراءة مركّبة لواقع التمثيل الجندري في الإعلام الفلسطيني في عام 2025، في سياق استعماري استثنائي يتسم بحرب إبادة مستمرة على قطاع غزة، وتصعيد عنيف وممنهج في الضفة الغربية. وتُظهر نتائج الرصد، الكمية والنوعية على حد سواء، أن أنماط التغطية الإعلامية لا يمكن فصلها عن شروط إنتاج الخبر تحت الاحتلال، حيث يُعاد تشكيل الأجندة الإخبارية، والممارسة الصحافية، ومواقع الصوت، ضمن بيئة عنف دائم وضغط زمني وأمني غير مسبوق.

تؤكد البيانات أن العنف – وبصورة أدق عنف الاحتلال والمستوطنين – يهيمن على المشهد الإخباري في جميع الوسائط، بحيث يذوب داخله السياسي والاقتصادي والاجتماعي. هذا الواقع لا يعكس فقط أولوية موضوعية تفرضها الأحداث، بل ينتج أيضًا نمطًا خبريًا يقوم على التراكم السريع للوقائع، ويحدّ من إمكانيات التحليل، والتفسير، وبناء السرديات طويلة الأمد. في هذا الإطار، يتحوّل الخبر إلى أداة توثيق عاجلة، أكثر منه مساحة لإنتاج معرفة أو مساءلة بنيوية.

ضمن هذا النمط، يظهر التفاوت الجندري بوصفه خللا بنيويا لا عرضيا. فالنساء شبه غائبات عن المواضيع السياسية والاقتصادية في الإعلام التقليدي، وحضورهن المحدود في الإنترنت لا يوازيه تحوّل فعلي في مواقع القوة داخل النص

الإخباري. وعندما تحضر النساء، فإن ذلك يتم غالبا ضمن أطر العنف (عنف الاحتلال والمستوطنين) أو القضايا الاجتماعية، وبأدوار ترتبط بالتجربة الشخصية والمعاناة، لا بالتحليل أو اتخاذ القرار. هكذا، يُعاد إنتاج صورة المرأة كموضوع للخبر لا كفاعل فيه، حتى في سياق تتغير فيه الأدوار الجندرية على الأرض بفعل الحرب والحصار.

وتُظهر نتائج محور المصادر أن الإعلام الفلسطيني يعتمد بشكل كبير على المصادر الرسمية والذكورية، فيما تُقصى النساء من مواقع "الخبير" و"الناطق الرسمي"، ويُحصر حضورهن في النطاق المحلي واليومي. هذا التمركز المحلي لا يعكس فقط واقع الإقصاء السياسي، بل يكرّس فصلًا رمزيًا بين النساء والقضايا السيادية، مثل السياسة الخارجية، وإدارة الصراع، ومستقبل ما بعد الحرب. ويزداد هذا الفصل وضوحًا عند النظر إلى تعريف النساء بالحالة الأسرية في الإعلام التقليدي، وهو نمط تحيّزي يكاد يختفي على الإنترنت، لكنه لا يُترجم إلى تمكين معرفي أو سردي حقيقي.

أما على مستوى الممارسة الصحافية، فيكشف التقرير غيابا شبه كامل لإدماج قضايا المساواة الجندرية أو الحقوق في السياسة والاقتصاد والعلم والصحة، مع استدعاء محدود للجندر داخل أخبار العنف، غالبًا بوصفه ملحقًا أخلاقيًا لخطاب حقوق الإنسان، لا كعدسة تحليلية لفهم بنية الظلم. ويبيّن التحليل أن هذا الغياب لا يرتبط فقط بجنس الصحافي/ة، بل بمنطق تحريري عام يؤجّل الأسئلة البنيوية بحجة "اللحظة الطارئة"، رغم أن الطوارئ نفسها تُعيد إنتاج أشكال جديدة من اللامساواة.

وتكشف بنية إنتاج الخبر – من حيث توزيع الصحافيين والمراسلين – عن حلقة إضافية من الإقصاء. فرغم الحضور العددي المرتفع للنساء في التلفزيون، يظل هذا الحضور محصورًا في أدوار التقديم والواجهة البصرية، فيما يهيمن الرجال على العمل الميداني، والتحرير، وتغطية السياسة والاقتصاد. هذا الانفصال بين الظهور والسلطة السردية يفسّر لماذا لا ينعكس حضور النساء في غرف الأخبار على مضمون التغطية أو على كسر الصور النمطية.

تُظهر دراسة الحالات النوعية أن هذه الأنماط ليست افتراضات نظرية، بل ممارسات يومية ملموسة. فالأخبار المتعلقة بجنين، ومخيماتها، واعتداءات المستوطنين، وأحداث غزة، تُعاد صياغتها عبر الوسائط المختلفة بصيغ شبه متطابقة، دون توسعة أو تعميق، ما يعكس هيمنة الصحافة النقلية، وتحويل الصحفي/ة إلى ناقل للحدث لا منتجًا للسرد. ورغم الاعتراف بقسوة الظروف وتسارع الأحداث، يبيّن التقرير أن هذا الواقع لا يلغي إمكانيات التوسّع غير الميداني، ولا يبرّر تغييب الأصوات النسائية أو اختزالها في الألم فقط.

في المجمل، لا تكشف نتائج التقرير عن "فشل" إعلامي بقدر ما تكشف عن حدود إعلام يعمل تحت الإبادة والاستعمار. فالتحيّز الجندري في التغطية جزءا من بنية خبر عالمية ومحلية تُعرّف السياسة، والحياد، والخبرة، بلغة ذكورية سلطوية. غير أن التقرير يفتح في الوقت نفسه أفقا نقديا مهما: إذا كان الاحتلال يفرض سقفا قاسيا على العمل الصحافي، فإن مساءلة بنية الخبر، ولغته، وأطره السردية، تظل مساحة ممكنة للمقاومة المهنية والمعرفية.

وعليه، يشكّل هذا التقرير أداة تشخيص ومساءلة في آن واحد. فهو لا يكتفي بتعداد نسب تمثيل النساء، بل يربطها بشروط إنتاج الخبر، وبالتحولات الجندرية التي تفرضها الحرب، وبالتناقض بين الخطاب العالمي حول العدالة الجندرية والواقع

الفلسطيني. ومن هذا الموقع، لا يقدّم التقرير إجابات نهائية، بل يطرح سؤالا مركزيًا لمستقبل الإعلام الفلسطيني: كيف يمكن، حتى في أكثر السياقات قسوة، إنتاج خبر أكثر عدالة، وأكثر وعيا بالبنية الاستعمارية، وأكثر إنصافا للنساء بوصفهن فاعلات في السرد، لا مجرد ضحايا داخله؟

توصيات عملية ومسار عمل

انطلاقًا من نتائج التقرير وخلاصاته، وبالاستناد إلى السياق الفلسطيني الخاص الذي تحكمه بنية استعمارية تُقوّض إمكانيات العمل الإعلامي والتنمية بمعناها التقليدي، تُقدَّم التوصيات التالية بوصفها مسار عمل نقدي وتدريجي، لا يفترض إمكانية إصلاح معزول عن الواقع السياسي، بل يشتغل داخل الهوامش المتاحة، مع الإقرار بأن أي تحوّل بنيوي حقيقي يبقى مرهونا بإنهاء الاحتلال.

على مستوى السياسات الإعلامية والمؤسسات

تطوير سياسات تحريرية تُدمج المنظور الجندري بوصفه أداة تحليل وفهم للواقع، لا كملحق أخلاقي أو شرط شكلي. ويشمل ذلك إعادة النظر في تعريف "المصدر الخبير" و"صاحب الرأي"، وتوسيع هذه الفئات لتشمل النساء كفاعلات سياسيات، خبيرات، وقائدات مجتمع، لا فقط كشاهدات على المعاناة. كما يُوصى بتبنّي سياسات مؤسسية تشجع على تنويع المصادر، والحد من الاعتماد شبه الحصري على المصادر الرسمية والأمنية، بما يفتح المجال لسرديات أوسع وأكثر تمثيلًا للتجربة الفلسطينية، خاصة في سياقات العنف والحرب.

على مستوى الممارسة الصحافية

تشجيع الانتقال من الصحافة النقلية إلى صحافة التفسير والتحليل، حتى في ظل القيود الميدانية، عبر الاستثمار في أدوات التوسّع غير المباشر مثل المقابلات الهاتفية، استخدام البيانات، التقارير الحقوقية، وربط الحدث بسياقه التاريخي والسياسي. كما يُوصى ببناء وعي مهني نقدي لدى الصحفيين/ات يتجاوز العدّ الكمي لظهور النساء، إلى مساءلة اللغة المستخدمة، والأطر السردية، ومواقع الصوت داخل الخبر، بما يسمح بتفكيك أنماط التمثيل التي تحصر النساء في موقع الضحية أو التجربة الشخصية.

على مستوى بنية الخبر والخطاب الإعلامي

مراجعة نقدية لبنية الخبر التقليدية كما استقرت في الممارسة الإعلامية العالمية، والاعتراف بأنها ليست قالبا محايدا، بل تحمل افتراضات معرفية وسلطوية غالبا ما تُعيد إنتاج علاقات القوة وتُقصي أصوات النساء، لا سيما في سياقات الاستعمار والحرب. في الحالة الفلسطينية، لا يمكن التعامل مع الخبر بوصفه منتجا تقنيا منفصلًا عن السياق، ولا يمكن الارتهان لمفهوم "الحياد" الذي يتجاهل اختلال موازين القوة. وعليه، يُوصى بتطوير أشكال سرد خبرية أكثر التصاقا بالواقع، تسمح بفهم البنية الاستعمارية للعنف، وتمنح مساحة للنساء بوصفهن صانعات معنى، لا موضوعات للخبر فقط.

كما يُوصى بإدماج نقد اللغة والأطر السردية ضمن السياسات التحريرية وبرامج التدريب، بحيث يصبح السؤال ليس فقط "من ظهر في الخبر؟" بل "كيف صيغ الخبر؟ ومن مُنح حق تفسير الحدث؟."

على مستوى التدريب وبناء القدرات(2026–2030)

تصميم برامج تدريبية متقدمة، بالشراكة مع مؤسسات نسوية وإعلامية، تركز على الصحافة الجندرية في سياقات النزاع والاستعمار، بدل مقاربات "التمكين" التقنية المنفصلة عن الواقع السياسي. كما يُوصى بإدماج نتائج GMMP بشكل دوري داخل غرف الأخبار، بوصفها أدوات تقييم ذاتي ومساءلة داخلية. ويشمل ذلك دعم الصحفيات للوصول إلى مواقع التحليل وصنع الخبر، والتخصص في الشأن السياسي والاقتصادي، وعدم حصرهن في التغطيات الاجتماعية أو الإنسانية.

على مستوى المناصرة والضغط الدولي

استخدام نتائج التقرير كأداة ضغط على المؤسسات الدولية والمنصات الرقمية، لإبراز التناقض بين الخطاب العالمي حول العدالة الجندرية، والصمت أو التواطؤ تجاه استهداف الصحفيات والنساء الفلسطينيات. كما يُوصى بالتأكيد، في جميع جهود المناصرة، على أن تحسين واقع الإعلام والمرأة في فلسطين لا يمكن فصله عن السياق الاستعماري، ورفض اختزال التوصيات في مسارات "تنموية" تتجاهل جوهر الصراع وبنية السيطرة.

الملحق الأول:
المنهجية

أُنجز هذا الرصد في إطار مشروع الرصد العالمي للإعلام (GMMP) لعام 2025، وهو منهج دولي تشرف عليه الرابطة العالمية للاتصال المسيحي(WACC) ، ويُنفَّذ في أكثر من مئة دولة وفق أداة موحدة تهدف إلى قياس التمثيل الجندري في المحتوى الإخباري خلال يوم رصد واحد. يعتمد المنهج على تحليل كمّي ونوعي للأخبار المنشورة والمبثوثة، مع التركيز على نوع الموضوعات، وهوية المصادر، وأدوار النساء والرجال داخل الخبر، وأنماط الممارسة الصحافية.

في الحالة الفلسطينية، نُفّذ الرصد بتاريخ 6 أيار/مايو 2025، في سياق استثنائي يتسم باستمرار حرب الإبادة على قطاع غزة، وتصاعد العنف والاقتحامات والتهجير في الضفة الغربية، ما انعكس بشكل مباشر على طبيعة اليوم الإخباري وكثافة الأحداث. وقد شمل الرصد عيّنة من وسائل الإعلام الفلسطينية تم اختيارها لتعكس تنوّع الملكية والتوجّه التحريري، وتوازنًا بين الإعلام التقليدي والإعلام الرقمي، بما يسمح بقراءة أوسع للمشهد الإعلامي في فلسطين.

تكوّن فريق الرصد من صحيفيتين تتمتعان بخبرة سابقة في تنفيذ الرصد وفق منهجيةGMMP ، وقد خضعتا لتدريب منهجي وتحليلي مسبق من قبل مؤسسة تنمية وإعلام المرأة – تَام، لضمان الالتزام الدقيق بالتصنيفات المعتمدة، وتوحيد المفاهيم، ودقة إدخال البيانات. جرى الرصد باستخدام الاستمارات الموحدة الصادرة عنWACC ، مع الالتزام الصارم بالتعليمات العالمية الخاصة بتصنيف الموضوعات، وتحديد جنس المصادر، ووظائفها داخل الخبر.

تولّت مسؤولة الإعلام والجندر في مؤسسة تنمية وإعلام المرأة – تَام إدخال البيانات وكتابة التقرير الوطني، فيما أشرف فريق المؤسسة على عملية جمع الأخبار، ومراجعتها، والتأكد من دقتها واتساقها مع المنهجية المعتمدة. وقد تم الاحتفاظ بجميع المواد الإخبارية التي شملها الرصد، ومراجعتها للتحقق من صحة التصنيف، وضمان جودة البيانات، بما يعزز موثوقية النتائج والتحليلات الواردة في التقرير.

الملحق الثاني:
قائمة فريق الرصد

- بيسان اطميزة
- مها زغاري
- مريم السويطي
- مريم الشيخ

WACC
80 Hayden Street
Toronto
ON M4Y 3G2
Canada

Tel: +1 416 691 1999
gmmp@waccglobal.org
www.whomakesthenews.org

FB @Global.Media.Monitoring.Project
X @whomakesthenews
Instagram @gmmpglobal

Women Media & Development

Bethlehem – Beit Jala – West Bank – Palestine
Tel/Fax: +972-2-276-0496
Email: info@tam-media.org

FB TamWomenMedia

Instagram TamWomenMedia- Instagram